تخوف إسرائيلي من اختطاف عسكريين

«هآرتس»: العقاب الجماعي قد يفاقم الصراع مع الفلسطينيين

رئيس أركان الجيش الإسرائيلي جادي آيزنكوت وعسكريون على الحدود مع غزة

الأراضي المحتلة - «وكالات»: قال التلفزيون الإسرائيلي في تقرير له إن «توقعات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تشير إلى أن موجة العمليات بالضفة الغربية ستستمر وسيكون هناك محاولات لخطف جنود خلال الأيام القادمة».

وقال تسفي يحزيكالي، مراسل القناة الإسرائيلية العاشرة، إن «هناك مجموعات مسلحة بالضفة، وهي المجموعات الراغبة في خطف العسكريين الإسرائيليين»، مشيراً في تقرير له إلى أن «دوافع العمل لديهم مرتفعة ولديهم العتاد اللازم».

وأضاف التقرير أن «حركة حماس تحديداً لديها قناعة أن إسرائيل ضعيفة الآن بعد أن وافقت على اتفاق التهدئة»، ولذلك ستدفع حماس بكل قوتها نحو تنفيذ عمليات في الضفة.

من جانبها نقلت صحيفة معاريف، تفاصيل التقرير، مشيرة إلى أن كبار الخبراء الأمنيين يرون أن إمكانية حصول العمليات الفلسطينية مستمرة في مدن الضفة، وتوجد احتمالية «لخطف جنود إسرائيليين»، فدوافع العمل لدى حركة حماس وغيرها من الفلسطينيين مرتفعة.

من ناحية أخرى حذر تحليل نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أمس الأحد، من أن العقاب الجماعي للضفة الغربية، بعد أعمال العنف التي وقعت الأسبوع الماضي قد يفاقم الصراع مع الفلسطينيين.

ورصد التحليل، الذي أعده عاموس هاريل، كيف تركزت مطالب نواب الكنيست والناشطين اليمينيين ورؤساء المستوطنات الذين استضافتهم المحطات الإذاعية والتلفزيونية الإسرائيلية بعد الهجومين الدامين اللذين وقعا الأسبوع الماضي على رسالة واحدة وهي أن ردع الجيش الإسرائيلي قد ضاع وضاع معه إحساس المستوطنين في الضفة الغربية بالأمان.

وأكد الكاتب أنه من الصعب في الواقع التوصل إلى رابط بين تسريع البناء في المستوطنات وبين تعزيز الردع أو الشعور بالأمن.

وأضاف أنه «تم توجيه حالة الغضب من الحوادث الأخيرة إلى طلب إبناء الفلسطينيين عن طريق بناء المزيد من المستوطنات، إلا أنه لم يثبت قط أن التوسع الاستيطاني قد قاد إلى تراجع رغبة سكان الضفة الغربية في محاربة إسرائيل، والعكس قد يكون صحيحاً».

وأضاف «علاوة على ذلك، فإن المطالب بإيقاع عقاب جماعي لا يدعمها كبار المسؤولين الأمنيين. ففي خريف 2015، بعدما قادت موجة من عمليات الطعن وهجمات الدهس إلى مقتل عشرات الإسرائيليين في الضفة الغربية والقدس، قدم الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن الداخلي موقفاً موحداً، يتناقض مع ما قدمه قادة المستوطنات».

وأوضح أن القادة أوصوا «بالتركيز على إحباط جهود الإرهابيين المحتملين والمضي في التفريق بين الإرهاب وعامة السكان وتجنب فرض عقاب جماعي قدر المستطاع».

كما «عارض رؤساء الأجهزة الأمنية تجميد التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية».

وعلى العكس من ذلك، فإنهم لا يزالون ينظرون إليه باعتباره أحد المكاسب التي تدعم استقرار السلطة وفي الوقت نفسه تساعد إسرائيل في حربها ضد الإرهاب».

ورصد الكاتب أن «المتحدثين اليمينيين، الذين يطالبون الآن بتوسيع وتعجيل هدم منازل المشتبه بتورطهم في أعمال عنف، يقدمون الأمر على أنه ذو فوائد واضحة، دون الاعتماد على أي دليل واقعي».

ويبدو أن الهدف الرئيسي لعمليات الهدم هو «إشباع رغبة الرأي العام الإسرائيلي في الانتقام».

ورصد الكاتب أن «الأوضاع تغيرت منذ موجة الإرهاب لعام 2015، ولكن ليس للأفضل. فالنظام السياسي في أجواء ما قبل الانتخابات، ولأول مرة، لا يوجد لنتانياهو وزير دفاع يمكن أن يلقي عليه بعض الاتهامات بشأن تدهور الوضع الأمني. كما أن حماس، التي يبدو أنها لا تزال تأمل في أن تتوصل إلى اتفاق طويل المدى لوقف إطلاق النار مع إسرائيل في قطاع غزة، وفقا لشروطها، لا تزال تحاول إشعال النار في الضفة الغربية».

ولفت الكاتب إلى أن «الجزء الأهم في المعادلة، ربما، هو الضعف النسبي للسلطة الفلسطينية، فدعم الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الواضح لنتانياهو، والذي لم يبق شيئا للرئيس الأمريكي للعب دور وسيط نزيه في العملية السياسية، أدى إلى زعزعة موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس».

وفقد عباس منذ فترة طويلة الثقة في إمكانية التوصل إلى سلام مع إسرائيل خلال فترة حكمه.

من جانب آخر أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد، اكتشاف نفق رابع على الحدود مع لبنان في إطار عملية «درع الشمال».

وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، أفيخاي أدرعي، عبر حسابه على تويتر، إنه تم نهاية الأسبوع اكتشاف «نفق إرهابي هجومي آخر يمتد من الأراضي اللبنانية إلى إسرائيل». وأضاف أن «مسار النفق موجود حاليا تحت سيطرة الجيش، ولا يشكل تهديداً».

وأضاف انه «تم تفخيخ مسار النفق مثلما تم تفخيخ المسارات الأخرى، ومن تم فإن من يدخله من جانبه اللبناني يعرض نفسه للخطر».

وجدد الجيش تحميل «الحكومة اللبنانية المسؤولية الكاملة عن حفر الأنفاق الهجومية من داخل لبنان».

وكان الجيش الإسرائيلي أعلن في وقت سابق من الشهر الجاري إطلاق حملة «درع الشمال» على الحدود الشمالية المتاخمة للبنان بهدف «كشف وإحباط الأنفاق الهجومية التي قام حزب الله بحفرها إلى داخل أراضي إسرائيل».

فصائل فلسطينية تدعو عباس لحوار وطني شامل

«فتح»: «حماس» متمسكة بالانقسام

الرئيس الفلسطيني محمود عباس

رام الله - «وكالات»: دعت فصائل فلسطينية، أمس الأحد، الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى عقد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة المصرية القاهرة، وسحب الاعتراف بإسرائيل.

وقال عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية طلال أبوظريفة، خلال كلمة له باسم القوى والفصائل الفلسطينية في مهرجان انطلاقة حركة حماس الذي نظمته في مدينة غزة، «ندعو الرئيس أبو مازن إلى دعوة الإطار القيادي المؤقت في القاهرة لعقد حوار شامل».

وأضاف أبوظريفة، «ندعو تشكيل حكومة وطنية تشرف على انتخابات شاملة لجميع المؤسسات الفلسطينية وفق النظام النسبي الكامل، وسحب الاعتراف بإسرائيل ودعوة الدول العربية لاتخاذ خطوات مماثلة».

كما دعت الفصائل، الرئيس عباس لسحب مبادرته التي أطلقها في مجلس الأمن، مطلع العام الحالي عن العودة إلى المفاوضات، لرفع الغطاء عن الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل.

وطلبت، الشروع في اتخاذ خطوات تدريجية لفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، وطلب عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن لبحث وضع المناطق المحتلة في ظل تغول الاحتلال والاستيطان.

ودعت الفصائل الفلسطينية، لإطلاع المقاومة الشعبية على طريق الانتفاضة الشاملة والتحول لعصيان وطني لرفع ثمن بقاء الاحتلال على الأرض الفلسطينية.

من ناحية أخرى أكدت حركة فتح، أمس الأحد، أن حماس مصرة على مواقفها السلبية من المصالحة الفلسطينية، وجهود الانقسام، لافتة إلى أن الفصائل الفلسطينية ستعقد اجتماعاً قريباً مع الفصائل الفلسطينية لبحث تذليل العقبات أمام إنهاء الانقسام.

وقال عضو اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واللجنة المركزية لحركة فتح، عزام الأحمد، إن «حماس ما زالت تصر على مواقفها السلبية الرافضة لإنهاء الانقسام، وحاولت افتعال أزمة بشأن تمثيل دولة فلسطين في مؤتمر رابطة برلمانيون لأجل القدس المنعقد في إسطنبول».

وكشف الأحمد، عن اجتماع للفصائل الوطنية خلال الأيام القليلة المقبلة بهدف تحقيق الوحدة الوطنية وتذليل العقبات امام إنهاء الانقسام.

وأضاف الأحمد، «هناك أزمة قائمة يجب مواجهتها بما تستحق بتحرك قيادي فلسطيني وعلى المستوى الشارع لأن الأحداث متلاحقة».

وتابع الأحمد، أن «استباحة قوات الاحتلال والمستوطنين للضفة والقدس المحتلة ينذر بانفجار كامل في المنطقة».

المبعوث الأمريكي لشؤون كوريا الشمالية يزور سول

بيونغ يانغ لأمريكا: «لا جدوى» من العقوبات

الرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ أون ونظيره الأمريكي دونالد ترامب

عواصم - «وكالات»: قالت كوريا الشمالية للولايات المتحدة، إن العقوبات والضغط -كما هو واضح من الماضي- لن تجدي نفعاً لإجبار الدولة على اتخاذ خطوة بشأن برنامجها النووي.

ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية عن بيان لمدير أبحاث السياسة في معهد الدراسات الأمريكية التابع لوزارة الشؤون الخارجية الكورية الشمالية، أنه «يجب على الولايات المتحدة أن تدرك قبل فوات الأوان أن (أقصى ضغط) لن يجدي ضدنا، وأن تتخذ نهجا مخلصا لتنفيذ البيان المشترك لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) والولايات المتحدة الصادر في سنغافورة»، حسبما أفادت وكالة «بلومبرغ» للأنباء أمس الأحد.

وجاء في البيان، أن «الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يستغل كل فرصة ممكنة لإبداء رغبته في تحسين العلاقات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة».

وأضاف البيان، أن وزارة الخارجية «عازمة بدلا من ذلك على العودة بعلاقات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة مرة أخرى إلى حالتها العام الماضي، عندما طغى عليها تبادل إطلاق النار».

وكانت كوريا الشمالية تقترح تحسين العلاقات على نهج خطوة بخطوة من خلال «حل ما هو ممكن خطوة تلو الأخرى، من خلال إعطاء الأولوية لبناء الثقة»، وفقاً للبيان.

من ناحية أخرى ذكر مسؤولون، أمس الأحد، أن «المبعوث الأمريكي الخاص لشؤون كوريا الشمالية، ستيفان بيجون، سيزور كوريا الجنوبية، هذا الأسبوع لبحث سبل إنقاذ مفاوضات نزع الأسلحة النووية المتوقفة مع كوريا الشمالية».

وقالت وكالة أنباء «يونهاب» الكورية الجنوبية أمس إن «بيجون سيصل إلى سول أواخر الأسبوع للقاء نظيره الكوري الجنوبي، المبعوث الخاص لي دو هون، في ثاني اجتماع مباشر لمجموعتي عمل البلدين حول كوريا الشمالية».

وشكلت سول وواشنطن، مجموعتي عمل خلال اجتماع عُقد في 20 نوفمبر(تشرين ثاني) الماضي بهدف إجراء اتصالات «دورية ورسمية» حول السياسة الخاصة بكوريا الشمالية، فيما عززت الحليفتان جهودهما لتنسق سياستيهما تجاه هدفهما السياسي المشترك لنزع السلاح النووي الكوري الشمالي.

وعقدت مجموعتا العمل أيضاً اجتماعا عبر دائرة تلفزيونية مغلقة أوائل هذا الشهر.

وذكر مسؤولون أن الاجتماع المقبل سيبحث مفاوضات نزع الأسلحة النووية، المتوقفة حالياً، بين واشنطن وبيونغ يانغ وسبل الدفع باتجاه استئناف المحادثات.

ولم يتم إجراء مفاوضات ذات جدوى بين أمريكا وكوريا الشمالية منذ زيارة وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، إلى بيونغ يانغ في السابع من أكتوبر الماضي.

البرتغال: مقتل 4 جراء تحطم مروحية إنقاذ

حطام مروحية انقاذ

«وكالات»: قتل 4 أشخاص بينهم طياران عندما تحطمت مروحية إنقاذ كانت تقلهم في البرتغال مساء السبت.

وعثر على حطام المروحية بالقرب من منطقة كوتش، خارج مدينة بورتو الساحلية، في وقت مبكر من أمس الأحد، وفقا لتقارير وسائل الإعلام.

وتم الإبلاغ عن فقد المروحية، مساء السبت.

وكانت مروحية الإنقاذ تنقل مريضا إلى مستشفى في بورتو، عندما سقطت.

وتوفي الطياران وطبيب ومسعف في حادث التحطم.

ولم يكشف المسؤولون عن سبب الحادث.

كوسوفو تشكل وفداً لإجراء محادثات مع صربيا

البرلمان في كوسوفو

«وكالات»: وافق البرلمان في كوسوفو، يوم السبت، على تشكيل وفد تفاوضي لحل الخلافات العالقة مع صربيا، وسط تصاعد حدة التوتر بين البلدين الجارين.

والتزم البلدان عام 2013 بالانخراط في حوار برعاه الاتحاد الأوروبي، يستهدف حل كل القضايا المتبقية بينهما لكن لم يتم إحراز تقدم يذكر منذ ذلك الحين.

وتوترت العلاقات بين بلغراد وكوسوفو منذ عام 2008 عندما أعلنت بريشتينا، بدعم من دول غربية، الإستقلال عن صربيا.

وأثار رئيس كوسوفو، هاشم تاتي، القلق في بلاده في يونيو عندما أعلن أنه سيسعى لحل مع بلغراد بتغيير الحدود.

وتدهورت العلاقات أكثر، يوم الجمعة، عندما صوت البرلمان بالموافقة على تشكيل جيش قوامه 5 آلاف رجل وذلك بعد أسبوع من تحذير رئيس وزراء صربيا من أن مثل هذه الخطوة قد تدفع بلجراد إلى التدخل عسكريا.

وقرعت خطة تاتي أجراس الإنذار بين كثير من السياسيين في كوسوفو، وجيرانها من دول البلقان وبعض الدبلوماسيين الغربيين الذين يرونها محاولة للحصول على ثلاث بلديات صربية يقطنها غالبية من الألبان.

وفي المقابل ستحصل صربيا، على جزء من شمال كوسوفو تقطنه غالبية صربية رفضت الاعتراف بسلطة الحكومة في بريشتينا.

واعترفت أكثر من 110 دول بكوسوفو، بينها الولايات المتحدة لكن لم تعترف بها صربيا وروسيا والصين.

نيكاراغوا: الشرطة تداهم صحيفة معارضة وتلغي تصاريح منظمات حقوقية

«وكالات»: دهمت شرطة نيكاراغوا، مكاتب صحيفة معارضة، وألغت تصاريح العمل الممنوحة لجمعيات ولنشطاء حقوق الإنسان، بحسب ما أعلنت السبت الصحيفة والمنظمات الحقوقية المستهدفة.

واقتحم 9 شرطيين مسلحين بينادق مكاتب الصحيفة، ليل الجمعة، وراحوا يدفعون الموجودين ويعتدون عليهم بالضرب، ويسخرون من الصحافيين بعد أن كان الصحافي كارلوس فرناندو تشامورو تحدى عبر صحيفته الإلكترونية «كونفيدنسيال» والنشرتين الإخباريتين «إستا سيمانا» و«إستا نوتشي» السلطات بوضع اليد على مؤسسته الإعلامية من دون مذكرة توقيف.

وتوجه تشامورو للعنصر الذي منعه مع زملائه من دخول المكاتب بالقول إن ما تقوم به «هو بحكم الأمر الواقع. إذا كان يحوزك أمر، أطلب منك إبرازه».

ولاحقا قال تشامورو للصحافيين إن «الشرطة لم تبرز أي أمر على الإطلاق... لذا فإن ما حصل هو اعتداء مسلح على ممتلكات خاصة وعلى حرية الصحافة وحرية التعبير وحرية العمل التجاري».

وبعد المداهمة ختمت الشرطة المدخل الأمامي لمكاتب الصحيفة بشريط لاصق كما صادرت معدات ووثائق.

وتوجه تشامورو إلى مقر قيادة الشرطة للمطالبة بإعادة المعدات مؤكدا أن الصحيفة والبرامج التلفزيونية هي «شركات خاصة مدرجة في السجل التجاري، ولا علاقة لها بالمنظمات التي تتعرض للاضطهاد».

كذلك استولت قوات الأمن على مكاتب «مركز حقوق الإنسان في نيكاراغوا» ومكاتب أربع منظمات حقوقية أخرى في ماناغوا، وألغى مجلس التواب تصاريح العمل الممنوحة لهم.

وعبر تويتر قال مدير منظمة هيومن رايتس ووتش، خوسيه ميغيل فيفانكو، إن ما جرى هو «استعراض وحشي للقوة الغاشمة ضد صحافيين في صحيفة كونفيدنسيال في نيكاراغوا... هذا النظام... هدفه القضاء على الأصوات المعارضة في بلاده».

ووصل الرئيس اليساري، دانيال أورتيغا، إلى السلطة في 1979 كبطل للثورة «الساندينية»، التي أطاحت بالنظام الديكتاتوري، لأناستازيو سوموزا.

ويحكم أورتيغا نيكاراغوا منذ 2007 بعد ولاية أولى من 1979 الى 1990، وتنتهي ولايته الرئاسية الحالية في يناير 2022.